EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة

ديسمبر 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة –ديسمبر 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: يناير 2026

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

الوحدة الإعلامية بالمرصد المصري للصحافة والإعلام

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	15
7	انتهاكات سجلت وقت وقوعها	15
8	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	28
9	التوصيات	35

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصحافة والإعلام ويتعرض العاملون/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام، ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيما يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

1. الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2. ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

3. البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

1. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1. أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2. أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3. أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4. ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5. أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6. أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِّحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من 1 إلى 31 ديسمبر 2025، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر ديسمبر 2025 تم توثيق وقوع عدد **147** انتهاك.

هذه الانتهاكات توزعت من **حيث جنس ضحية الانتهاك**، إلى وقوع عدد **110** انتهاك بحق صحفيين، ووقوع عدد **32** انتهاك بحق صحفيات، وقوع عدد 5 انتهاكات بحق جماعة صحفية "ذكور، و إناث" نعرف عددهم على وجه الدقة، لكن لا نعرف كم عدد الصحفيات فيهم وكم عدد الصحفيين.

من **زاوية التوزيع الجغرافي للانتهاكات**، نجد أنها توزعت كالتالي؛ شهدت القاهرة وقوع عدد **23** انتهاك فقط، في حين شهدت محافظة الجيزة وقوع عدد **108** انتهاك، فهي الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات، أما محافظة الفيوم فتأتي في المركز الثالث إذ شهدت وقوع **9** انتهاكات، يليها محافظة بورسعيد التي شهدت وقوع **5** انتهاكات، وأخيرًا محافظتي الاسماعيلية وقنا، إذ شهدت كل واحدة منهما وقوع انتهاك وحيد.

على صعيد **التوزيع الزمني للانتهاكات**، نجد أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع **16** انتهاك، في حين شهد الأسبوع الثاني وقوع **71** انتهاك، فهو الأعلى من حيث أعداد للانتهاكات، فقد شهد الأسبوع الثالث وقوع **8** انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الأخير وقوع **52** انتهاك. ما يعني أن الأسبوع الثاني والأسبوع الر ابع كانا الأعلى من حيث عدد الانتهاكات.

أما إذا صنفنا **الانتهاكات من ناحية النوع**، نجد أن انتهاك "حجب حقوق مالية" كان الأعلى تكرارًا خلال شهر ديسمبر 2025، بو اقع **108** انتهاك، يليه انتهاك "منع التغطية الإعلامية، إذ تكرر حدوثه **11** مرة خلال الشهر.

كما شهد الشهر وقوع انتهاكات، "قبض تعسفي" حيث رصدنا وقوع **2** حالة قبض على صحفيين، فضلا عن توثيق **3** حالات "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، كما وثقنا **2** حالة "تعرض للضرب"، وحالتين "تحرش" بحق صحفيات، وحالة سب وقذف، وأخرى "تعامل وتحدث غير لائق"، وأخيرًا وثقنا خلال الشهر وقوع حالة "ضرب كاد أن يفضي إلى الموت" بحق الصحفي عبده مغربي.

على صعيد العدالة الجنائية، فقد وثقنا خلال الشهر، عدد 5 حالات صحفيين "يستمر حبسهم على ذمة المحاكمة"، وعدد 3 حالات "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات". وخلال جلسات تجديد الحبس، وجلسات المحاكمة الموضوعية، وثقنا وقوع، عدد 4 مرات تم فيها حرمان الصحفي المحبوس من "التواصل مع الدفاع"، وعدد 3 مرات تم حرمانه من "المثول أمام القاضي"؛ بسبب التجديد عن بعد عبر تقنية الفيديو، ووثقنا حرمان صحفي من "الحديث إلى المحكمة" جراء قفل الاتصال الصوتي مع الصحفي في محبسه.

على **مستوى نوع التوثيق**، نجد أن كل الانتهاكات الموثقة خلال ديسمبر 2025، عددها **147** انتهاك، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر التواصل مع الصحفي الو اقع بحقه الانتهاك، أو بأحد من أسرته، أو من خلال الحضور الميداني معه.

أما تصنيف الانتهاكات، من **زاوية تخصص الضحية**، نجد أن النسبة الأعلى من الانتهاكات وقعت بحق محررين صحفيين، إذ شهدنا وقوع عدد **99** انتهاك بحق فئة "محرر صحفي"، يليه فئة "مراسل صحفي" التي طالها عدد **15** انتهاك، كما شهد الشهر وقوع **14** انتهاك بحق فئة "مدير تحرير"، ووقوع عدد **4** انتهاكات بحق فئة رئيس تحرير، وعدد **4** انتهاكات بحق فئة "كاتب صحفي"، وعدد **3** انتهاكات بحق فئة "مصور صحفي"، ووقع عدد **2** انتهاك بحق فئة "رئيس مجلس إدارة"، وعدد **2** انتهاك آخرين بحق فئة "محرر ديسك"، وأخيرًا وقوع انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات "غير محدد التخصص، مترجم، مالتيميديا، رئيس تحرير تنفيذي".

أما **تصنيف الانتهاكات وفق معيار وظيفة مرتكب الانتهاك**، نجد أن عدد **108** انتهاك ارتكبتها "مؤسسات صحفية"، بينما ارتكبت "جهات قضائية" عدد **20** انتهاك، في حين ارتكبت "جهات أمنية" عدد **12** انتهاك، فيما ارتكبت "جهات حكومية" عدد **4** انتهاكات، وارتكب أشخاص ينتمون إلى مؤسسات رياضية عدد **2** انتهاك، وأخيرًا ارتكب أشخاص مدنيون عدد انتهاك وحيد. ما يعني أن المؤسسات الصحفية التي من المتوقع أن تحمي صحفييها هي الأعلى ارتكابًا للانتهاكات خلال الشهر.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر ديسمبر 2025، وقوع 147 انتهاك، هذه الانتهاكات توزعت من حيث جنس ضحية الانتهاك، إلى وقوع عدد 110 انتهاك بحق صحفيين، ووقوع عدد 32 انتهاك بحق صحفيات، وقوع عدد 5 انتهاكات بحق جماعة صحفية "ذكور، و إناث" نعرف عددهم على وجه الدقة، لكن لا نعرف كم عدد الصحفيات فيهم وكم عدد الصحفيين.

2 -جغرافيّا الانتهاكات

من زواية التوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أنها توزعت كالتالي؛ شهدت القاهرة وقوع عدد 23 انتهاك فقط، في حين شهدت محافظة الجيزة وقوع عدد 108 انتهاك، فهي الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات، أما محافظة الفيوم فتأتي في المركز الثالث إذ شهدت وقوع 9 انتهاكات، يليها محافظة بورسعيد التي شهدت وقوع 5 انتهاكات، وأخيرًا محافظتي الاسماعيلية وقنا، إذ شهدت كل واحدة منهما وقوع انتهاك وحيد.

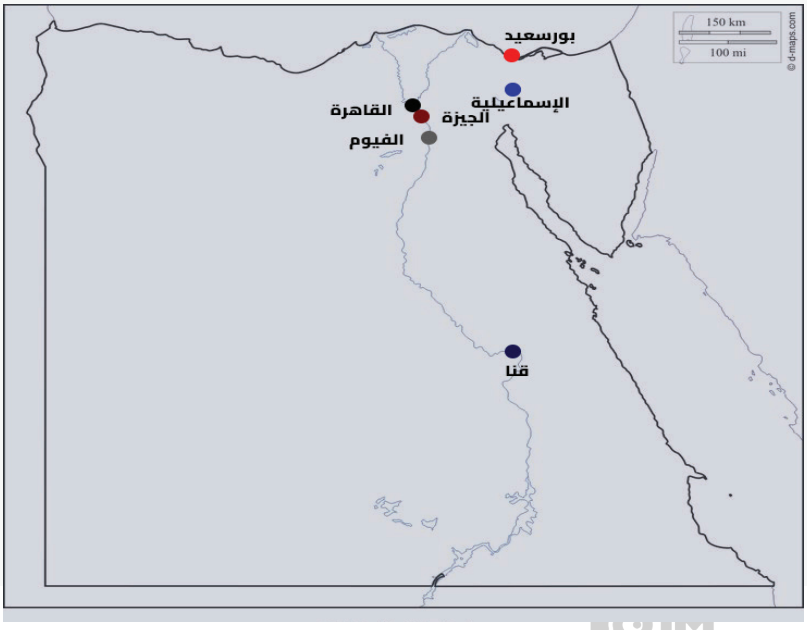

القاهرة	23
الجيزة	108
الفيوم	9
بورسعيد	5
الإسماعيلية	1
قنا	1

3 -زمن الانتهاك

على صعيد **زاوية زمن وقوع الانتهاك**، نجد أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع **16** انتهاك، في حين شهد الأسبوع الثاني وقوع **71** انتهاك، فهو الأعلى من حيث أعداد للانتهاكات، فقد شهد الأسبوع الثالث وقوع **8** انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الأخير وقوع **52** انتهاك. ما يعني أن الأسبوع الثاني والأسبوع الرابع كانا الأعلى من حيث عدد الانتهاكات.

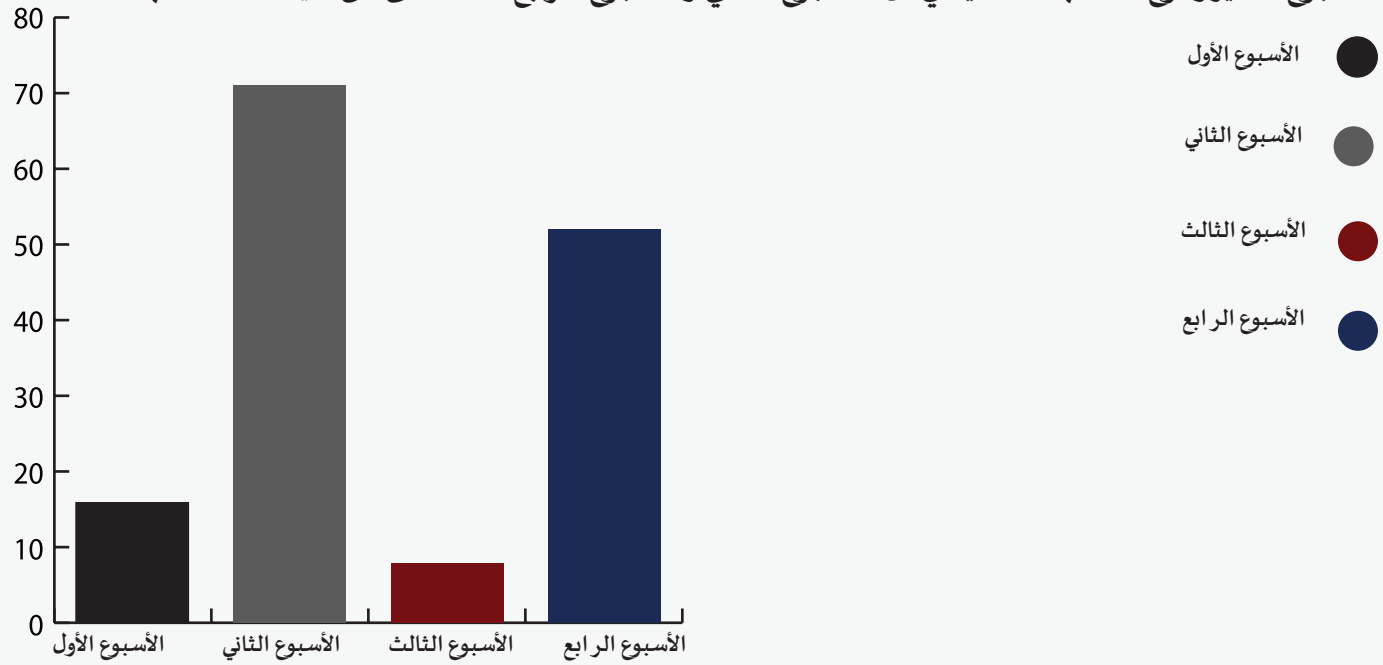

4 -نوع الانتهاك

أما إذا صنفنا الانتهاكات من ناحية نوعيتها، نجد أن انتهاك "حجب حقوق مالية" كان الأعلى تكرارًا خلال شهر ديسمبر 2025، بواقع **108** انتهاك، يليه انتهاك "منع التغطية الإعلامية، إذ تكرر حدوثه **11** مرة خلال الشهر.

كما شهد الشهر وقوع انتهاكات، "قبض تعسفي" حيث رصدنا وقوع **2** حالة قبض على صحفيين، فضلا عن توثيق **3** حالات "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، كما وثقنا **2** حالة "تعرض للضرب"، وحالتين "تحرش" بحق صحفيات، وحالة سب وقذف، وأخرى "تعامل وتحدث غير لائق"، وأخيرًا وثقنا خلال الشهر وقوع حالة "ضرب كاد أن يفضي إلى الموت" بحق الصحفي عبده مغربي.

على صعيد العدالة الجنائية، فقد وثقنا خلال الشهر، عدد **5** حالات صحفيين "يستمر حبسهم على ذمة المحاكمة"، وعدد 3 حالات "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات". وخلال جلسات تجديد الحبس، وجلسات المحاكمة الموضوعية، وثقنا وقوع، عدد **4** مرات تم فيها حرمان الصحفي المحبوس من "التواصل مع الدفاع"، وعدد **3** مرات تم حرمانه من "المثول أمام القاضي"؛ بسبب التجديد عن بعد عبر تقنية الفيديو، ووثقنا حرمان صحفي من "الحديث إلى المحكمة" جراء قفل الاتصال الصوتي مع الصحفي في محبسه.

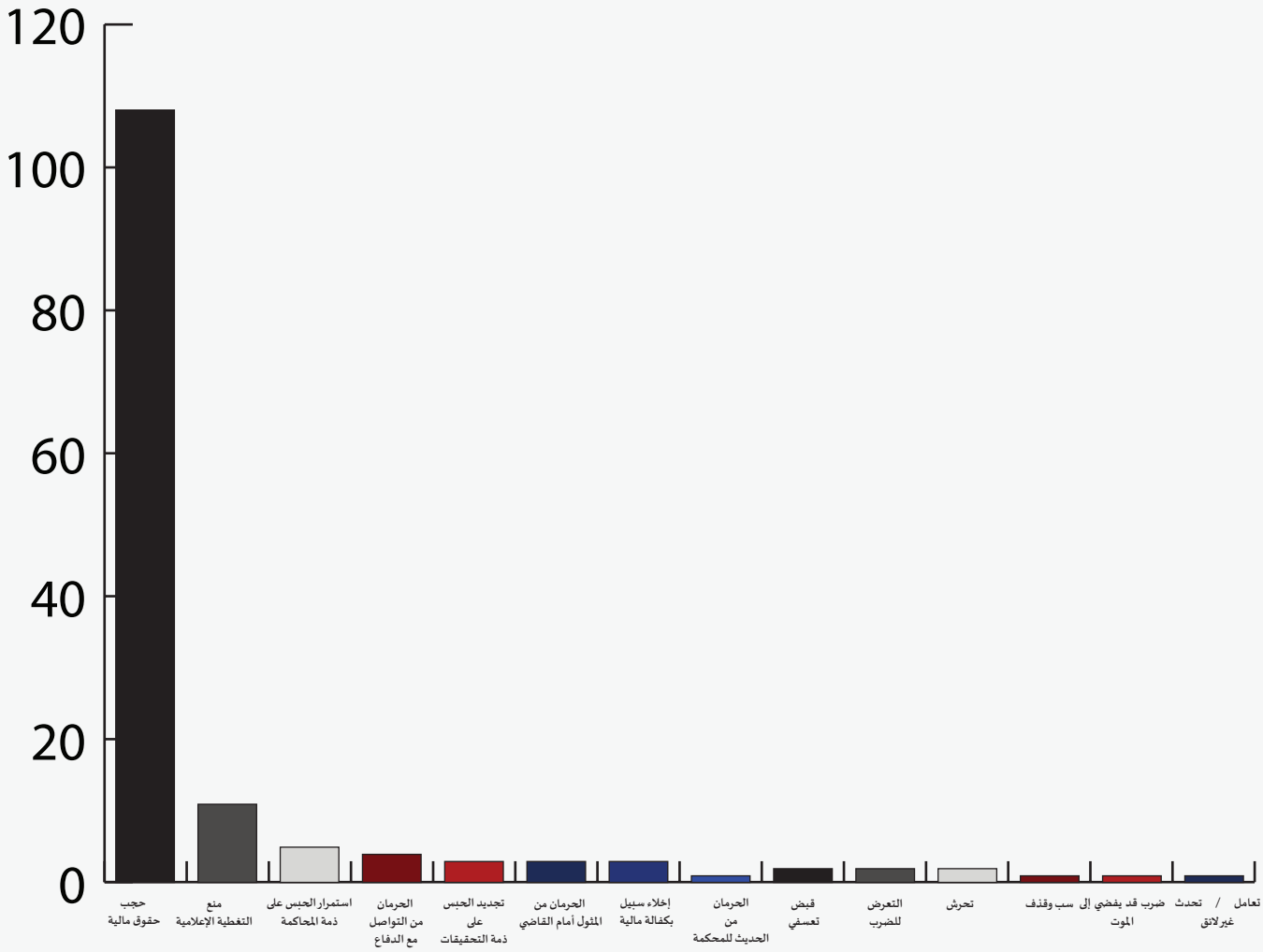

5 -نوع التوثيق

على مستوى نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات الموثقة خلال ديسمبر 2025، عددها **147** انتهاك، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر التواصل مع الصحفي الو اقع بحقه الانتهاك، أو بأحد من أسرته، أو من خلال الحضور الميداني معه.

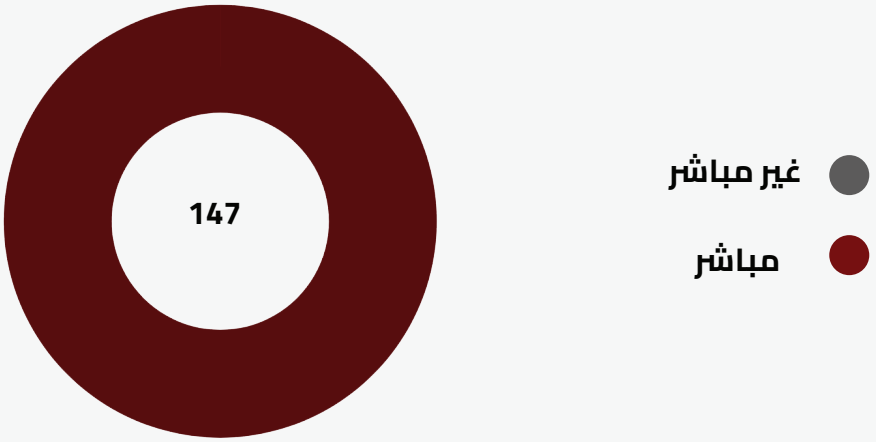

6 -تخصص الضحية

أما تصنيف الانتهاكات، من زاوية تخصص الضحية، نجد أن النسبة الأعلى من الانتهاكات وقعت بحق محررين صحفيين، إذ شهدنا وقوع عدد 99 انتهاك بحق فئة "محرر صحفي"، يليه فئة "مراسل صحفي" التي طالها عدد 15 انتهاك، كما شهد الشهر وقوع 14 انتهاك بحق فئة "مدير تحرير"، ووقوع عدد 4 انتهاكات بحق فئة رئيس تحرير، وعدد 4 انتهاكات بحق فئة "كاتب صحفي"، وعدد 3 انتهاكات بحق فئة "مصور صحفي"، ووقع عدد 2 انتهاك بحق فئة "رئيس مجلس إدارة"، وعدد 2 انتهاك آخرين بحق فئة "محرر ديسك"، وأخيرًا وقوع انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات "غير محدد التخصص، مترجم، مالتيميديا، رئيس تحرير تنفيذي".

7 -نوع جهة عمل المعتدي

أما تصنيف الانتهاكات وفق معياروظيفة مرتكب الانتهاك، نجد أن عدد 108 انتهاك ارتكبتها "مؤسسات صحفية"، بينما ارتكبت "جهات قضائية" عدد 20 انتهاك، في حين ارتكبت "جهات أمنية" عدد 12 انتهاك، فيما ارتكبت "جهات حكومية" عدد 4 انتهاكات، وارتكب أشخاص ينتمون إلى مؤسسات رياضية عدد 2 انتهاك، وأخيرًا ارتكب أشخاص مدنيون عدد انتهاك وحيد. ما يعني أن المؤسسات الصحفية التي من المتوقع أن تحمي صحفييها هي الأعلى ارتكابًا للانتهاكات خلال الشهر.

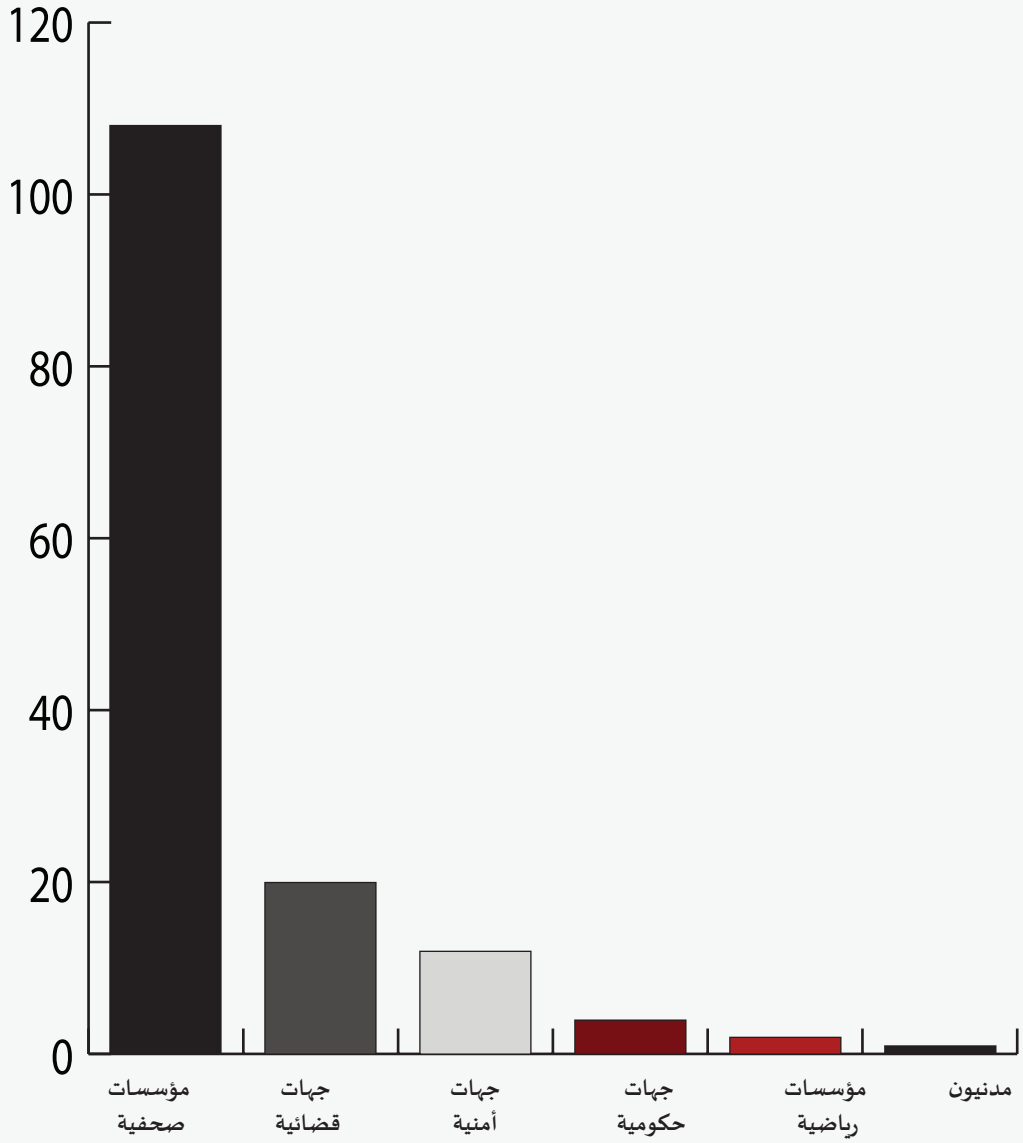

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

لم يتضمن هذا التقرير أية حالات قديمة، إذ كل الحالات الواردة، وقعت خلال الشهر ذاته، وقد جاءت الحالات كالآتي:

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحريات الإعلامية

1 -اعتداء مسلح على الصحفي عبده مغربي أثناء تغطيته للانتخابات في قنا

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الإثنين 15 ديسمبر 2025، و اقعة الاعتداء على الصحفي عبده مغربي، مؤسس منصة "الشارع القنائي".

قال الصحفي في حديثه للمرصد إن منصة "الشارع القنائي" هي منصة صحفية محلية تسعى لتقديم تجربة مميزة في تغطية الأحداث بمحافظة قنا، ويعمل بها 35 صحفيًا/ة (نقابي وغير نقابي)، وتهتم بشكل خاص بمحاربة ظاهرة انتشار المخدرات، حيث "ينتشر مخدر الشابو بصورة كبيرة، وعادة ما تقود تغطياتنا لهذه الجرائم إلى الكشف عن شبكات الاتجار بها بشكل شهري".

وأضاف: "نهتم كذلك بتغطية الأحداث الناجمة عن النعرات والعصبية القبلية، ونغطي أيضا أداء المجالس المحلية وأداء نواب البرلمان عن محافظة قنا. ولذلك، تحقق المنصة انتشارا واسعا، إذ يبلغ حجم المشاهدات الشهرية نحو 100 مليون مشاهدة".

ووفق مغربي، خلال الفعاليات الانتخابية الأخيرة، كان للمنصة حضور واضح ودقيق، ورصدت التجاوزات المتعلقة بالرشاوى الانتخابية والمال السياسي وغيرها من الوقائع التي تشكك في نزاهة المشهد الانتخابي. ونتيجة لذلك، صدر القرار بإعادة الانتخابات في محافظة قنا بالكامل، التي تغطيها أربع دوائر في الانتخابات الأخيرة. وقد أكدت نتيجة الإعادة صحة التجاوزات والانتهاكات التي رصدتها المنصة، إذ تراجعت أعداد الأصوات التي حصل عليها بعض المرشحين بين المرحلة الأولى ومرحلة الإعادة بشكل كبير. على سبيل المثال، حصل أحد المرشحين في المرحلة الأولى على 65 ألف صوت، بينما حصل في الإعادة على 4 آلاف صوت، فيما حصل مرشح آخر على 4 آلاف صوت في المرحلة الأولى، وارتفع في الإعادة إلى 25 ألف صوت.

وتابع: "بعد صدور قرار إعادة الانتخابات في قنا، حرصت على التواصل مع جميع المرشحين الذين خرجوا من المشهد الانتخابي في مرحلته الأولى، كجزء من متابعتي لتطورات المشهد ونبض الشارع. و أثناء عودتي من زيارة أحد المرشحين في مركز دشنا، و أثناء قيادتي للسيارة، اعترض طريقي سبعة مسلحين يستقلون دراجات نارية. استوقفوني وحطموا زجاج السيارة بمؤخرات بنادقهم، ثم فتح أحدهم باب السيارة وضربني بمؤخرة البندقية، محاولًا سحبي خارجها؛ هنا صرخ فيه آخر ليكف عن محاولات إخراجي ويطلق النار عليّ و أنا مكاني، لكنني تمكنت من الهروب بالسيارة بسرعة فائقة، وأطحت بإحدى الدراجات النارية التي كانت تعترض طريقي".

وأكمل مغربي: "ولخوفي من وجود كمائن أخرى على الطريق، نزلت بالسيارة إلى الأرض الزراعية على جانب الطريق، وعبر مسار غير اعتيادي وصلت إلى قسم الشرطة و أبلغتهم بما حدث. كنت قد فقدت هاتفي، وعبره تمكنت الشرطة من القبض على ثلاثة من المعتدين، ولا يزالون محبوسين قيد التحقيق".

وأضاف: توقعت أن يكون ما حدث ارتكبه أحد شبكات الاتجار في المخدرات التي تضررت من تغطياتنا لنشاطاتها، لكن ما كشفت عنه التحقيقات أن المتورطين محسوبين على أحد المرشحين للبرلمان. وقد كانت هذه المرة الأولى التي أتعرض

فيها لمحاولة قتل بسبب تغطيتنا الصحفية.

ورغم أن الحادثة وقعت يوم الأحد 7 ديسمبر، يقول الصحفي عبده مغربي: نقابة الصحفيين لم تتابع الموضوع أو تلقي له اهتمام، إلا بعد مرور أيام، وبعد أن بادرت بالاتصال بهم، ولم تصدر بيان إدانة لما حدث معي إلا بعد أسبوع كامل من حدوث الواقعة وبعد أن نشر عن الحادث عدة منصات صحفية، وكان من المفترض بمجلس النقابة أن يسارع في التواصل معي ودعمي بصورة تليق، خاصة أن الحادث غير معتاد، ومن غير المقبول أن يصل العداء للصحفيين/ات إلى حد محاولة الاغتيال.

وينوه المرصد المصري للصحافة والإعلام، أنها حاول على مدار الأيام الماضية التواصل مع الصحفي عبده مغربي، لتوثيق ما جرى معه إلا أنه تعذر الوصول إليه بسبب فقد هاتفه المحمول خلال الواقعة.

وفي 10 ديسمبر، كشفت وزارة الداخلية ملابسات الواقعة، لافتة إلى أنه بتاريخ 7 ديسمبر الجارى تبلغ لمركز شرطة قوص بمديرية أمن قنا من (أحد الصحفيين- مقيم بمحافظة القاهرة) بأنه حال قيادته سيارته بدائرة المركز قام بعض الأشخاص "أحدهم ملثم" بإستيقافه والتعدى عليه بالضرب وقيام أحدهم بكسر زجاج سيارته الأمامى بدبشك بندقية آلية حال قيامه بالتحدث مع أحد أصدقائه بالهاتف وسماعه ترديد الجناة اسم أحد المرشحين فى الانتخابات البرلمانية، واكتشافه فقد هاتفه المحمول.

وقالت الداخلية - في بيانها آنذاك - أنها تمكنت من ضبط مرتكبى الواقعة (عاملين ، سائق – مقيمون بدائرة المركز)، لافتة إلى أنه "بمواجهتهم اعترفوا بارتكاب الواقعة، وتم بإرشادهم ضبط السلاح النارى المستخدم فى التعدى والهاتف الخاص بالمجنى عليه.

وأعربت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، مساء الأحد 14 ديسمبر، عن تضامنها مع الزميل الصحفي عبده مغربي، وإدانتها للاعتداء المسلح الذي تعرض له، من قبل محسوبين على مرشح برلماني في محافظة قنا، عقاباً له على قيامه بدوره المهني، في محاولة لترهيب الصحفيين ومنعهم من فضح الانتهاكات. وثمنت اللجنة التحرك السريع من جانب الأجهزة الأمنية للقبض على الجناة وشددت على أنها تنظر ببالغ الجدية إلى هذا الحادث الذي يمثل تعدياً على سلامة الزميل وحقه الأصيل في ممارسة عمله الصحفي بحرية وموضوعية، وهو الدور المنوط به لنقل الحقيقة وخدمة الشأن العام.

وطالبت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين - في بيانها - بضرورة ضبط باقي المتورطين في الحادث ومحاسبة من يقف خلفهم. ونناشد الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سير التحقيق بشكل عادل وشفاف ومحاكمة المتورطين فيه.

ويُعلن المرصد المصري للصحافة والإعلام تضامنه الكامل مع الزميل الصحفي عبده مغربي، مؤسس منصة الشارع القنائي، ويؤكد أن ما تعرّض له يُمثّل تصعيدًا بالغ الخطورة في استهداف الصحافة المحلية المستقلة، ولا سيما المنصات التي تؤدي دورًا رقابيًا مباشرًا في كشف المال السياسي و أنماط العنف المرتبطة بالعمليات الانتخابية.

ويرى المرصد أن الاعتداء المسلح على صحفي بسبب محتواه المهني لا يمكن التعامل معه باعتباره و اقعة فردية معزولة، بل يُعد مؤشرًا على مناخ عدائي متنامٍ تجاه العمل الصحفي خارج المركز، ويكشف عن هشاشة ضمانات السلامة المهنية للعاملين في الإعلام، خاصة في المحافظات والمناطق الطرفية.

ويؤكد المرصد أن الصحافة المحلية تمثل ر افعة أساسية للمساءلة المجتمعية، وأن استهداف منصات ذات انتشار واسع وتأثير جماهيري، مثل الشارع القنائي، يعكس محاولة واضحة لإعادة ضبط المجال العام بالقوة، وترهيب الأصوات التي تُصرّ على توثيق الوقائع وكشف الانتهاكات.

و انطلاقًا من مسؤوليته المهنية والحقوقية، يشدد المرصد على أن:
الاعتداء على الصحفيين خلال فترات الانتخابات يُقوّض نزاهة العملية الانتخابية ويُفرغها من دورها الرقابي.
حماية الصحفيين/ات ليست إجراءً أمنيًا ظرفيًا، بل التزام قانوني أصيل بموجب الدستور والاتفاقيات الدولية.
الإفلات من العقاب في مثل هذه الوقائع يُشجّع على تكرارها ويُعمّق مناخ الخوف داخل غرف الأخبار المحلية.

ويؤكد المرصد متابعته لتطورات القضية ورصده لمسار التحقيقات، واحتفاظه بحقه في اتخاذ كافة المسارات الحقوقية والإعلامية اللازمة، لضمان عدم طمس الحقيقة أو التعامل مع الواقعة بوصفها حادثًا عابرًا؛ فالصحافة ليست هدفًا مشروعًا، وسلامة الصحفيين خط أحمر.

2 -استدعاء أحمد رفعت رئيس تحرير موقع إيجبتك ورئيس مجلس إدارة الموقع منذر الخلالي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة استدعاء على رئيس تحرير موقع إيجبتك، الصحفي أحمد رفعت، من منزله صباح الأحد 7 ديسمبر 2025؛ للتحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي وجهت له اتهامات، نشر أخبار كاذبة، وأدرجته على ذمة التحقيق، في قضية رقم 9870 لسنة 2025 حصر أمن دولة، قبل أن تأمر بإخلاء سبيله في مساء اليوم نفسه، بكفالة مالية قدرها 20 ألف جنيه.

كذلك القبض على رئيس مجلس إدارة الموقع، السيد منذر الخلالي، من منزله، في اليوم نفسه، قبل أن يظهر أمام نيابة أمن الدولة العليا، وقد وجهت له نفس الاتهامات، وأدرج على ذمة التحقيقات في القضية ذاتها، قبل أن تأمر النيابة بإخلاء سبيله في مساء اليوم نفسه، بكفالة مالية قدرها 20 ألف جنيه.

جاء التحقيق مع رئيس تحرير موقع "إيجبتك"، ورئيس مجلس إدارة الموقع؛ إثر بلاغ تقدم به رئيس شعبة الدواجن بالغرف التجاري ضدهما.

فيما أعلن نقيب الصحفيين، خالد البلشي، أن "القبض على الزميل أحمد رفعت رئيس تحرير "إيجبتك" ومعه رئيس مجلس إدارة "إيجبتك" بناءً على قرار ضبط وإحضار في بلاغ تم تقديمه ضدهما طبقا لما علمت به"، وأشار إلى أن النقابة لم يتم إخطارها لحضور التحقيقات مع الزميل، على الرغم من أن قانون تنظيم الصحافة والإعلام ينص على ضرورة إخطار النقابة.

حيث تنص المادة 69 من قانون نقابة الصحفيين أنه "على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأي شكوى ضد أي صحفي تتصل بعمله الصحفي قبل الشروع في التحقيق معه بوقت مناسب. إذا اتهم الصحفي بجناية أو جنحة خاصة بعمله الصحفي فللنقيب أو لرئيس النقابة الفرعية أن يحضر التحقيق بنفسه أو بمن ينيبه عنه".

نفس النقطة التي أشار إليها نقيب الصحفيين، شدد عليها الكاتب الصحفي محمود كامل، عضو مجلس النقابة، إذ يقول "أن الإجراءات الطبيعية كانت تقتضي إخطار النقابة بالبلاغ وتحديد موعد للتحقيق مع الزميل وهو ما كانت النقابة والزميل سيبادرون بتنفيذه دون الحاجة لصدور قرار بالضبط والإحضار، وما صاحب ذلك من ملابسات كان يمكن تجنبها فالزميل مكانه معلوم ولا يخشى من هروبه".

وكانت الإعلامية قصواء الخلالي قد أعلنت، صباح 7 ديسمبر 2025، أنه ألقي القبض على شقيقها مالك شركة باستيت كميديا للإعلام، وفي الوقت نفسه ألقي القبض على رئيس تحرير موقع إيجبتك المملوك للشركة، الكاتب الصحفي أحمد رفعت من منزله، رغم أن الشركة والموقع حاصلين على التراخيص والموافقات اللازمة. كما أفادت أن القوات التي ألقت القبض على أخيها، استولت على أجهزة كاميرات المنزل، لكنها رفضت في الوقت ذاته الإفصاح عن هويتها عند مطالبتها بذلك.

فيما اعتبرت "الخلالي"، أن القبض على أخيها، وعلى أحمد رفعت، رئيس تحرير موقع إيجبتك المملوك لأخيها، جزء من حملة ممنهجة ضدها، بدأت منذ أغسطس ٢٠٢٤، حيث منعت من الظهور، واستبعدت من كل مهامها الاستشارية والإعلامية، وحرمت من كل التعاقدات معها، وأغلق برنامجها "في المساء مع قصواء" بشكل مفاجئ، فضلًا عن الاستيلاء على مستحقاتها، وترهيب العاملين/ات معها، وإطلاق شائعات وحملات إلكترونية ضدها و منعها من الكتابة ومن المشاركة في الحياة السياسية كلها وتحذير الجميع بعدم التعامل معها.

وقد وجهت الخلالي استغاثة إلى رئيس الجمهورية، دعته فيه إلى "التدخل لوقف استهدافها وإطلاق سراح شقيقها، والصحفي أحمد رفعت رئيس تحرير موقع "إيجبتك Egypt KE" .

وتعليقا على كل هذه التصريحات، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا، جاء فيه، أن القبض على رئيس تحرير موقع إيجبتك، ورئيس مجلس إدارته، إنما حدث لتنفيذ قرار ضبط وإحضار، صدر بحقهما، عن النيابة العامة، وقد تم إحاطة نقابة الصحفيين على ضوء عضوية أحدهما بالنقابة، وقد تمت جميع الإجراءات في إطار من الشرعية والقانون. وأن هناك شكوى مقدمة، في 2 ديسمبر 2025، من رئيس شعبة الدواجن بالغرف التجارية، ضد الموقع المشار إليه؛ لنشره تصريحات منسوبة له وبصورته الشخصية تحت عنوان (دواجن فاسدة وملونة تغزو الأسواق) على خلاف الحقيقة، رغم عدم قيامه بإجراء أية أحاديث مع ذات الموقع.

في السياق ذاته، حضر إلى نيابة أمن الدولة العليا، من نقابة الصحفيين، كل من، الاساتذة محمد سعد عبدالحفيظ ومحمود كامل و إيمان عوف و محمد الجارحي، أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، لمتابعة التحقيق مع الزميل أحمد رفعت، رئيس تحرير موقع إيجبتك.

3 - الاعتداء على مصور صحفي بعد مباراة بيراميدز وبتروجيت في استاد بتروسبورت

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة الاعتداء بدنيًا، ولفظيًا، على مصور صحفي - رفض ذكر اسمه - داخل ملعب بتروسبورت، في تمام العاشرة مساءً عقب انتهاء مباراة بتروجيت وبيراميدز، يوم 6 ديسمبر 2025.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد: بعد انتهاء مباراة بتروجيت وبيراميدز، باستاد بتروسبورت، قررت النزول إلى أرض الملعب لالتقاط مقاطع فيديو عقب المباراة.

يضيف: أن الإداري بفريق بيراميدز، سامي أباظة، شاهده وسأله "أنت بتعمل إيه؟"، فأخبر الإداري بالفريق أنه يؤدي عمله كمصور صحفي، لكن أباظة، اعتدى عليه بالضرب، وصفعه، وسبه أمام المدير الفني للفريق الأول لكرة القدم بنادي بيراميدز، كرونوسلاف يورشيتش.

وأشار الصحفي، إلى أنه خرج من الملعب دون أن يتخذ أي رد فعل، احترامًا لنقابة الصحفيين، ثم تواصل مع مجدي إبراهيم، رئيس شعبة المصورين، مضيفًا أنه حرر محضرًا رسميًا ضد المدير الفني لنادي بيراميدز، والإداري بالفريق، في قسم شرطة التجمع الخامس.

واختتم حديثه بأنه حتى الآن لم يتواصل معه أحد من إدارة نادي بيراميدز، ولم يتلقى أي اعتذار من المعتدين عليه.

4 -الاعتداء على صحفية خلال جولة وزير التنمية المحلية ببورسعيد والمستشار الإعلامي للوزارة يعتذر

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الخميس 25 ديسمبر 2025، واقعة تعرض الصحفية هبة صبيح، مراسلة جريدة الوطن بمحافظة بورسعيد، لاعتداء بدني من جانب أحد أفراد الحرس المر افقين لوزيرة التنمية المحلية أثناء جولة تفقدية للوزيرة ومحافظ بورسعيد بسوقي الحميدي والتجاري.

وقالت هبة صبيح، في شهادتها، إنها كانت متواجدة لتغطية الجولة التفقدية لوزيرة التنمية المحلية ومحافظ بورسعيد بسوقي الحميدي والتجاري بمحافظة بورسعيد.

وأضافت أنه أثناء قيامها ببث مباشر لتغطية الجولة، فوجئت بقيام أحد أفراد الحرس المر افق للوزيرة بدفعها وملامسة جسدها لإبعادها عن الوزيرة، قائلًا لها بلهجة عدائية: "بتصوري إيه؟".

ووفقًا لشهادتها، جاء رد فعلها دفاعًا عن نفسها، حيث اعترضت على ما حدث ورفعت صوتها في محاولة لوقف التعدي. وأضافت أنه في أثناء ذلك، نظرت وزيرة التنمية المحلية إليها بينما كانت تصرخ، ثم استقلت سيارتها وغادرت المكان.

وأشارت هبة صبيح إلى أنها تعتزم التقدم بمذكرة رسمية إلى نقابة الصحفيين خلال الساعات المقبلة، للمطالبة بالتحقيق في الو اقعة ومحاسبة المسؤول عن الاعتداء.

قالت الصحفية هبة صبيح، مراسلة محافظة بورسعيد بجريدة الوطن، إن المستشار الإعلامي لوزيرة التنمية المحلية، تواصل معها هاتفيًا صباح يوم الجمعة 26 ديسمبر 2025.

وأوضحت هبة صبيح، في إفادتها، أن المستشار الإعلامي للوزيرة قدم لها اعتذارًا بشأن ملابسات تعرضها للدفع من جانب أحد الحراس خلال جولة تفقدية لوزيرة التنمية المحلية لأحد المشروعات بمحافظة بورسعيد.

وأضافت هبة صبيح أن المستشار الإعلامي لوزيرة التنمية المحلية، أكد على التقدير والاحترام الكامل من الوزارة والوزيرة للزملاء الصحفيين وكافة وسائل الإعلام، وفقًا لما ذكرته.

وأشارت هبة صبيح إلى تقديرها لهذا التواصل وأن ما حدث سوء تفاهم وتم تداركه.

5 -منع صحفية من دخول ديوان عام محافظة بورسعيد لتغطية زيارة وزيرة التنمية المحلية

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الخميس 25 ديسمبر 2025، واقعة منع الصحفية شيماء رشاد، مديرة مكتب جريدة الدستور بمحافظة بورسعيد، من دخول مبنى ديوان عام محافظة بورسعيد، أثناء توجهها لتغطية زيارة الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية.

وقالت شيماء رشاد، في شهادتها، إنها تلقت دعوة لتغطية الزيارة في تمام الساعة التاسعة من مساء يوم الأربعاء 24 ديسمبر 2025، عبر مجموعة رسمية على تطبيق "واتساب" تضم صحفيين ومسؤولي العلاقات العامة والإعلام بمحافظة بورسعيد.

وأضافت أنه عند توجهها صباح يوم الخميس 25 ديسمبر 2025 إلى ديوان عام المحافظة، فوجئت بقيام أحد المتواجدين على مدخل المبنى بمنعها من الدخول، وذكرت أنه عند تعريفها بنفسها كصحفية، قال لها: "ممنوع دخول الصحفيين.. يلا ارجعي".

ووفقًا لشهادتها، توجهت بعد ذلك إلى مكتب العلاقات العامة والإعلام بالمحافظة، لمحاولة تقديم شكوى بشأن منعها من الدخول. و أفادت بأنها قابلت أحمد نجم ومحمد مسعد، مسؤولي المكتب، وأنها فوجئت بمعاملة غير لائقة داخل مكتب المحافظ، انتهت بقيام إحدى الموظفات داخل المكتب بطردها منه.

وأضافت شيماء رشاد أن المكتب الإعلامي بمحافظة بورسعيد غير متعاون مع الصحفيين، وهو ما أدى – وفقًا لما ذكرته – إلى تعرض عدد منهم لمضايقات أثناء أداء مهامهم الصحفية. وأشارت إلى أن المكتب يتجاهل الصفة المهنية للصحفيين المعتمدين، ويتعامل مع مسؤولي صفحات على مو اقع التواصل الاجتماعي باعتبارهم صحفيين.

كما أفادت بأنه عند محاولة نقل هذه الملاحظات أو عرضها على محافظ بورسعيد، يتم تقديم صورة مفادها أن الصحفيين أعضاء النقابة والمو اقع المعتمدة غير مؤثرين، وأن التأثير يعود لما يُعرف بصانعي "الترند".

وفي سياق متصل، قالت شيماء رشاد إن و اقعة أخرى حدثت بتاريخ الثلاثاء 23 ديسمبر 2025، أثناء احتفالات العيد القومي لمحافظة بورسعيد، حيث ذكرت أنها وعددًا من الصحفيات تعرضن لانتهاكات خادشة للحياء، نتيجة سوء التنظيم وعدم توفير أماكن مخصصة للصحفيين أثناء التغطية، وهو ما أدى إلى انسحابهن من تغطية الاحتفالات.

6 -استدعاء الكاتب الصحفي عمار علي حسن للتحقيق ثم إخلاء سبيله بكفالة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، و اقعة التحقيق مع الكاتب الصحفي عمار علي حسن، في 15 ديسمبر 2025، أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي وجهت له اتهامات بـ": إذاعة إشاعات وبيانات كاذبة داخل البلاد وخارجها"، وأدرجته على ذمة القضية رقم 10204 لسنة 2025 حصر أمن الدولة العليا. وعقب انتهاء التحقيقات التي استمرت 6 ساعات، إخلاء سبيل الصحفي بكفالة قدرها 20 ألف جنيه.

التحقيق مع عمار علي حسن جاء على خلفية بلاغ مقدم وزير النقل، إلى مباحث الإنترنت، في 9 ديسمبر 2025، أي قبل أيام فقط من استدعاءه للتحقيق. قدم البلاغ بشأن فيديو نشره الصحفي على حسابه الشخصي على فيسبوك، في 4 سبتمبر 2025.

بلاغ لمباحث الانترنت حمل رقم 4 في تاريخ 9/12/2025 ضد الصحفي، والمفترض أن هذا البلاغ مقدم من وزير النقل بشأن نشر الصحفي لفيديو بتاريخ 4/9/2025 (ثلاث شهور قبل البلاغ) عن كوبري مسنود بمجموعة أخشاب وتضرر الوزارة من هذا الخبر لكونه كاذبا.

وكان البلاغ قد تم تحريره من قبل مدير الشؤون القانونية للوزارة (أ. أسامة محمد لطفي) بموجب تفويض صادر له من مدير مكتب الوزير، وهو أمر باطل شكلا لكون هذه الشكوى تستلزم توكيل خاص وصادر من الوزير نفسه وليس من مدير مكتبه. إلا أن الصحفي أفاد أمام النيابة، أن هذا البوست كان قد تم حذفه من الأساس في نفس اليوم بعد أن نبه عليه أحدهم بأن هذه الصورة في العراق وليست في مصر.

- الحقوق الاقتصادية

7 -صحفيو جريدة الفجر لم يتقاضوا رواتبهم منذ يونيو الماضي

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الأربعاء 17 ديسمبر الجاري، عدم حصول الصحفيين/ات بجريدة الوفد، سواء العاملين/ات بالنسخة الورقية أو بالموقع الإلكتروني، على مستحقاتهم/ن المالية منذ شهر يونيو 2025، رغم استمرارهم/ن في أداء مهامهم/ن المهنية، رغم تدني قيمة الرواتب في الأساس، وبالرغم من أن الأجور التي يتقاضاها العاملون/ات بالجريدة تقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر قانونًا. وبينما أفاد أكثر من صحفي بالمؤسسة أن عدد الصحفيين /ات يكاد يصل إلى 250 صحفي، فقد تحقق المرصد من أسماء 39 صحفي/ة من العاملين هناك.

ووفقًا لمصدر داخل الجريدة، طلب عدم الكشف عن هويته، ففي حال استمرار عدم صرف المستحقات المالية المتأخرة، يعتزم الصحفيون/ات التقدم بشكوى رسمية إلى وزارة العمل. وكان صحفيو/ات الجريدة قد لجأوا إلى نقابة الصحفيين، التي أفادت بأنها تجري اتصالات مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، التي استحوذت على أسهم الجريدة في نهاية العام الماضي، وذلك للاستفسار عن مصير الصحيفة والعاملين/ات بها.

وأعرب المصدر عن قلق صحفيي/ات «الفجر» بشأن موقف التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعاملين/ات بالجريدة، وعدم وضوح مدى التزام الإدارة بسدادها، في ظل غياب أي بيانات رسمية معلنة حول الملاك الحاليين لمؤسسة الفجر للطباعة والنشر أو هيكل المساهمين بها، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار.

كما أشار المصدر إلى أن عددًا من صحفيي/ات الجريدة مهددون/ات، مع بداية العام المقبل، بإلغاء اعتماداتهم/ن لدى الوزارات والجهات الرسمية، نتيجة توقف الإصدار الورقي وعدم انتظام العمل بالمقر، الأمر الذي يحول دون استخراج خطابات اعتماد جديدة موقعة من رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة.

وأضاف أن هذا الوضع يترتب عليه تعذر استخراج تصاريح السفر، ومفردات المرتب، واعتماد أوراق رسمية، من بينها استمارات تجديد بطاقة الهوية المهنية، في ظل غياب مسؤول للموارد البشرية، و افتقار الإدارة إلى تنظيم إداري واضح لشؤون العاملين/ات، وفق توصيف المصدر.

ووفقًا للمصدر، أمضى عدد كبير من الصحفيين/ات والعاملين/ات بالجريدة ما لا يقل عن 10 سنوات في العمل بها، ويُعدّ معظمهم/ن أعضاءً بنقابة الصحفيين ويمارسون المهنة بشكل منتظم، مطالبين بتوضيح موقفهم/ن الوظيفي وضمان حقوقهم/ن المالية والقانونية.

ويُذكر أن مؤسسة الفجر للصحافة والطباعة والنشر، الصادر عنها العدد الورقي لجريدة «الفجر» والموقع الإلكتروني التابع لها، كانت قد تعرضت لأزمة مالية في أكتوبر 2024، أسفرت عن توقف الطباعة لعدة أسابيع، قبل أن تُستأنف لاحقًا، مع صرف جزء من المستحقات المالية المتأخرة للعاملين/ات.

وفي أعقاب تلك الأزمة، استحوذت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية على أسهم الجريدة، ووفقًا لما أُعلن حينها، تضمّن الاتفاق الإبقاء على الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيسًا لمجلس التحرير، وتنازله ورجل الأعمال نصيف قزمان، رئيس مجلس الإدارة، عن حصتيهما لصالح الشركة المتحدة.

8 -حجب رواتب صحفيى/ات "البوابة نيوز" عن شهر نوفمبر 2025

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 14 ديسمبر2025، تأخر صرف مرتبات الصحفيين/ات في جريدة "البو ابة نيوز"، حتى كتابة هذه السطور.

تواصلت وحدة الرصد والتوثيق، مع ممثل عن الصحفيين/ات المعتصمين/ات، والذي أفاد بأن المعتاد طوال العامين الماضيين صرف المرتبات بداية من يوم 30 من كل شهر، وحتى يوم 2 من الشهر الجديد على أقصى تقدير. لكن مرتبات شهر نوفمبر لم تصرف حتى اللحظة. س

وأضاف أنه بالرغم من هذا التأخير غير المسبوق، وغير المبرر، إلا أن الإدارة لم تكلف نفسها مخاطبة العاملين/ات بالمكان وتفسير أسباب هذا التأخير.

وأصدر صحفيو البو ابة بيانا اليوم بشأن تأخر صرف الرو اتب، جاء فيه أنهم/ن بصدد تنظيم وقفة احتجاجية في الر ابعة من عصر يوم الثلاثاء 16 ديسمبر الجاري، أمام نقابة الصحفيين، في حال لم تصرف رو اتبهم/ن واستمرت الإدارة في تعنتها.

وأشار إلى أنهم/ن طوال فترة الاعتصام استمروا في أداء عملهم/ن ي في مقر الجريدة دون توقف، حيث لم يُثنهم الاعتصام عن الوفاء بالتزاماتهم/ن تجاه الصحيفة. كما أنهم/ن كانوا قد قرروا تنظيم إضراب عن العمل يوم 10 ديسمبر الجاري، إلا أنهم/ن علقوا القرار، بعد مناشدة من نقابة الصحفيين بتعليق الإضراب، بدافع أن هناك محاولة لتقريب وجهات النظر بين العاملين/ات والإدارة، وأن هناك أطراف دخلت على خط الأزمة في محاولة للتوفيق بين الجانبين.

وعن عدد الصحفيين المتضررين من تأخر المرتبات أفاد، أن جميع الصحفيين/ات بالمؤسسة لم تصرف مرتباتهم بعد، وعددهم 250 صحفيا/ة، بحسب بيان وزارة العمل، لاحقًا وثق المرصد عدة شهادات أفادت أن صحفيين البو ابة حصلوا على مرتباتهم، عدا الصحفيين المعتصمين -للمطالبة بتحسين مرتباتهم- وعددهم يتراوح بين 71 - 69 صحفي، منهم 9 صحفيات.

9 -تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي

قررت نيابة أمن الدولة العليا، خلال جلستها المنعقدة، في 8 ديسمبر 2025، تجديد حبس الإعلامية صفاء الشوربيجي، لمدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 7256 لسنة 2025 حصر أمن الدولة العليا.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهرت الشوربيجي عبر الشاشة رفقة أخريات من المتهمات في قضايا مختلفة، مع عدم النظر في أمر كل متهم على حدة. فيما طلب الدفاع الحديث مع صفاء لكن النيابة رفضت فتح الصوت. وفي الأخير طلب الدفاع إخلاء سبيل المتهمة بأي ضمان تراه النيابة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقها، واحتياطيًا إعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد أعادت نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة الجديدة تجديد حبس الصحفية، الإثنين 22 ديسمبر 2025، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

وخلال جلسة التجديد، طلب محامي المرصد المصري للصحافة والإعلام عرض الإعلامية على طبيب السجن، وإعداد تقرير بحالتها الطبية لضمّه إلى ملف القضية، كما طلب إخلاء سبيلها بأي ضمان تراه النيابة مناسبًا، وفقًا للإجراءات القانونية المتبعة.

وخلال مجريات الجلسة، تحدثت الإعلامية من داخل محبسها بمركز تأهيل العاشر من رمضان – قطاع (4)، و أنكرت الاتهامات الموجّهة إليها، ونفت صلتها بالحساب محل التحقيق، وطلبت إخلاء سبيلها، موضحة أنها المسؤولة عن رعاية والدتها وشقيقتها.

10 -رغم تغيبه لتدهور حالته الصحية... تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، في جلستها المنعقدة 23 ديسمبر 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وقد تغيب الصحفي عن حضور جلسة التجديد؛ بسبب الإعياء الشديد وتدهور حالته الصحية. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة الموقرة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.. وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات.

11 -تأجيل محاكمة الصحفي أحمد بيومي حتى جلسة 3 فبراير 2026

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة في 7 ديسمبر 2025، تأجيل محاكمة الصحفي أحمد بيومي، حتى جلسة 3 فبراير 2026؛ لسماع شهود الإثبات، في القضية رقم 977 لسنة 2017 أمن دولة عليا المقيدة برقم 15661 لسنة 2024 جنايات مدينة نصر، حيث يواجه الصحفي اتهامات الانضمام الى جماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل.

خلال جلسة لم تتعدى الدقائق، أثبت فيها الدفاع الحاضر عن جميع المتهمين ومن بينهم دفاع الصحفي طلباتهم المتمثلة في استدعاء شهود الإثبات الوارد أسمائهم في قائمة أدلة الثبوت لمناقشتهم أمام المحكمة، وهو ما استجابت له. وقد شهدت الجلسة منع الصحفي من التواصل مع محاميه والتواصل مع المحكمة بشكل مباشر وذلك من خلال إغلاق دائرة الصوت من قبل المحكمة.

12 -تأجيل محاكمة الصحفي أحمد سامي مصطفى حتى جلسة 17 يناير 2026

قررت الدائرة الأولى إرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، المنعقدة، يوم السبت 6 ديسمبر 2025، بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر، برئاسة المستشار محمد السعيد الشربيني، تأجيل ثالث جلسات المحاكمة الموضوعية للصحفي أحمد سامي مصطفى إلى 17 يناير المقبل للمرافعة.

وكانت هذه الجلسة مؤجلة من 4 أكتوبر 2025 لسماع شهود الإثبات، وذلك على ذمة القضية رقم 1093 لسنة 2022 حصر أمن الدولة العليا، والمقيدة برقم 2858 لسنة 2024 كلى جنايات القاهرة الجديدة.

ويواجه الصحفي على ذمة هذه القضية اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

وحضر محامو الوحدة القانونية المرصد المصري للصحافة والإعلام، كدفاع مع الصحفي خلال جلسة اليوم، و أبدى المحامون الأسئلة للشهود وصمموا على الطلبات المبداة بالجلسة السابقة، وقررت المحكمة تأجيل المحاكمة لجلسة 17 يناير للمرافعة.

يُذكر أن الصحفي أُلقى القبض عليه في 25 سبتمبر 2019 من منزله بمحافظة الشرقية، وجرى اقتياده إلى مكان غير معلوم، وظلّ محتجزًا حتى عُرض على نيابة أمن الدولة العليا في 17 ديسمبر 2019، التي قررت حبسه احتياطيًا على ذمة القضية رقم 1480 لسنة 2019، موجهة له اتهامات مماثلة تتعلق بالانضمام إلى جماعة إرهابية، وتمويل الإرهاب، وبث أخبار كاذبة، واستخدام حساب على مو اقع التواصل الاجتماعي لارتكاب تلك الجرائم.

واستمر حبسه احتياطيًا على ذمة تلك القضية لمدة تجاوزت خمس سنوات، بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية، حتى استُدعي في 1 ديسمبر 2024 من محبسه للتحقيق معه في القضية الجديدة رقم 1093 لسنة 2022، والتي أُحيلت إلى محكمة الجنايات في ديسمبر من العام نفسه.

13 -تأجيل محاكمة المصور الصحفي حمدي الزعيم إلى جلسة 25 مارس 2026

أجّلت الدائرة الثانية إرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، اليوم الثلاثاء 30 ديسمبر الجاري، ثاني جلسات محاكمة المصور الصحفي حمدي الزعيم، إلى جلسة 25 مارس 2026؛ لاستكمال سماع شهود الإثبات.

يواجه الزعيم - وفقًا لأمر الإحالة في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا المقيدة برقم 29 لسنة 2025 جنايات التجمع الخامس - اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها والاشتراك في اتفاق جنائي بغرض ارتكاب جريمة إرهابية.

وخلال الجلسة حضر شاهد الإثبات الأول في قائمة أدلة الثبوت - الضابط بقطاع الأمن الوطني مجري التحريات - ولم تُمكِّن المحكمة جميع المحامين من سؤال الشاهد و اكتفت بأسئلة محاميين اثنين فقط من هيئة الدفاع.

يذكر أنه أُلقي القبض على الصحفي من منزله فجر 5 يناير 2021 في منطقة الأميرية، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة، ثم جرى نقله إلى مستشفى العزل في العباسية. وبتاريخ 16 يناير 2021 عُرض على نيابة أمن الدولة التي وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، نشر أخبار وبيانات كاذبة، واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية لنشر أخبار كاذبة، وقررت حبسه احتياطيا على ذمة التحقيقات.

14 -تأجيل محاكمة الصحفي رؤوف عبيد حتى جلسة 8 مارس 2025

أجلت الدائرة الثانية إرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، الإثنين 29 ديسمبر الجاري، محاكمة الصحفي رؤوف عبيد، إلى جلسة 8 مارس 2026؛ لسماع شهود الإثبات، وذلك في القضية رقم 670 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا المقيدة برقم 16294 لسنة 2024 جنايات مدينة نصر أول.

ويواجه "عبيد"، وفقًا لأمر الإحالة المتضمن 221 مواطنًا آخرين، اتهامات بالمشاركة في جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ووسائلها في تحقيق أهدافها.

وأُلقي القبض على الصحفي من منزله في 7 يوليو 2022، حيث تم اقتياده إلى جهة غير معلومة ثم التحقيق معه وهو معصوب العينين وسط وعدد من أشخاص - لا يعلم هويتهم - بإطلاق سراحه.

وبتاريخ 18 يوليو 2022 فوجئ الصحفي بوجوده داخل نيابة أمن الدولة العليا، التي وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر أخبار وبيانات كاذبة. وجرى حبسه احتياطيًا، حتى صدر قرار من النيابة العامة بإخلاء سبيله في 30 أبريل 2023.

15 -تأجيل محاكمة الصحفي مصطفى الخطيب حتى جلسة 2 فبراير 2025

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، خلال جلستها المنعقدة 8 ديسمبر 2025، تأجيل محاكمة الصحفي مصطفى الخطيب، على ذمة القضية رقم 647 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا المقيدة برقم 413 لسنة 2025 جنايات مصر الجديدة، والمتهم فيها بالانضمام لجماعة إرهابية، حتى جلسة 2 فبراير 2025.

- الانتهاكات التي وقعت خلال تغطية الانتخابات الرئاسية

16 -شهادة مراسل حول قيود على التغطية الإعلامية للانتخابات في الفيوم

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025، شهادة مراسل صحفي عن قيود مفروضة على تغطية المشهد الانتخابي بمحافظة الفيوم.

قال الصحفي، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، في حديثه للمرصد، إن الأجهزة الأمنية سمحت للصحفيين والإعلاميين بالتغطية في لجنة واحدة، خلال جولة الإعادة، التي أجريت خلال يومي الأربعاء والخميس 10و11 ديسمبر 2025، في الدائرة الثالثة بمحافظة الفيوم ومقرها طامية وسنورس وسنهور.

ولفت الصحفي إلى أن اللجنة التي سُمح بالتغطية داخلها مقرها مدرسة اللواء أحمد عبد التواب للتعليم الأساسي، بقرية العزيزية، بمركز طامية.

وأضاف أن هذه لم تكن المرة الوحيدة التي تحصر الأجهزة الأمنية التغطية في لجان معينة، مشيرا إلى أنه خلال جولة الإعادة في ثلاث دوائر بالفيوم، بقرارات من الهيئة الوطنية للانتخابات ومحكمة القضاء الإداري، وهي؛ الدائرة الأولى ومقرها بندر ومركز الفيوم ومدينة الفيوم الجديدة، الدائرة الثانية ومقرها مركز إطسا، والدائرة الرابعة ومقرها مراكز إبشواي/ الشواشنة/ يوسف الصديق، والتي أجريت خلال يومي 3و4 ديسمبر 2025، حددت أيضا الأجهزة الأمنية لجنتين فقط، هما؛ مدرسة سيلا الابتدائية بمركز الفيوم، والمعهد الأزهري للفتيات بقرية العجميين بمركز أبشواى، فيما حظرت التغطية أو التصوير في أية لجان أخرى، على مستوى الدوائر الثلاث.

17 -قيود في بعض اللجان وإتاحة التغطية الصحفية بأخرى خلال انتخابات مجلس النواب بالفيوم

قالت مديرة مكتب البوابة نيوزفي محافظة الفيوم، الصحفية فاتن بدران، أن هناك تعاون واضح من طرف المسؤولين عن تسيير العملية الانتخابية مع الصحفيين، وجهود حقيقية لتسهيل عمل الصحفيين/ات وحركتهم. لكنها أفادت في الوقت ذاته، أنها وعدد من الزملاء، 4 صحفيات و3 صحفيين، تم منعهم من التصويروالتغطية أمس، في محيط لجنة قرية العزيزية، لكن لاحقًا بعد اتصالات سمح لهم بالتصويروالتغطية بعد اتصالات مع مسؤولين.

وفي السياق ذاته، أشارت إلى أن الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تأمين المشهد الانتخابي، عادة ما توجه الصحفيين/ات إلى التصويرفي لجان بعينها، ولا تسمح لهم بالتصويرفي كل اللجان بشكل متساوٍ.

18 -منع صحفي من التغطية في لجنة أحمد عرابي بمدينة القصاصين الجديدة بالإسماعيلية

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الثلاثاء 16 ديسمبر2025، و اقعة منع الصحفي مصطفى كساب، مراسل جريدة "أهل مصر" بمحافظة الإسماعيلية، في 24 من نوفمبرالماضي، من التصويروالتغطية داخل لجنة مدرسة أحمد عرابي بمدينة القصاصين الجديدة، التابعة للدائرة الثالثة بمحافظة الإسماعيلية.

وجرت الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب في الإسماعيلية في 24 و25 نوفمبر الماضي. وتعد الإسماعيلية ضمن محافظات المرحلة الثانية لعملية التصويت في انتخابات مجلس النواب، والتي تضم ١٣ محافظة على مستوى الجمهورية. و انطلقت اليوم الأربعاء 17 ديسمبر الجاري، جولة الإعادة على مستوى المحافظة.

وقال كساب، في حديثه إلى المرصد، إنه كان يحمل تصريح تغطية صادرا عن الهيئة الوطنية للانتخابات، وتوجه إلى المدرسة لتغطية العملية الانتخابية. وأطلع فرد الأمن المسؤول عن تأمين اللجنة على التصاريح؛ وأجرى الأخير اتصالا بالمأمورللحصول على مو افقته على السماح بالتغطية. وبعد مو افقة المأمور، دخل كسّاب اللجنة، وكما هو متعارف عليه، استأذن رئيس اللجنة في التغطية، إلا أنه رفض ذلك رغم اطلاعه على تصريح التغطية.

وأضاف الصحفي أنه رغم محاولاته المتكررة وتأكيده أنه جهة محايدة، وهدفه تقديم تغطية موضوعية للحدث، و أنه يغطّي المشهد الانتخابي في جميع اللجان، إلا أن رئيس اللجنة أصرّعلى منعه.

وتابع أنه تواصل مع أحد مسؤولي الهيئة الوطنية للانتخابات، و أبلغه بما حدث، وطلب تدخل الهيئة لدى رئيس اللجنة، إلا أن محاولات التدخل باءت بالفشل. وفي النهاية، طُلب منه التوجه للتغطية في لجان أخرى.. كما طلب من المسؤول المختص تقديم شكوى رسمية إلى الهيئة إلا أن الأخيررفض، ومع إلحاحه توقّف عن الرد على اتصالاته.

.ولفت إلى أنه تواصل كذلك مع أحد أعضاء مجلس النقابة و أبلغه بالواقعة، غيرأن ذلك لم يُسفرعن أي تغييريُذكر مرة أخرى، وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الأربعاء 17 ديسمبر 2025، و اقعة منع الصحفي مصطفى كساب، مراسل جريدة "أهل مصر" بمحافظة الإسماعيلية، للمرة الثانية، من التصويروالتغطية داخل لجنة مدرسة أحمد عرابي بمدينة القصاصين الجديدة التابعة للدائرة الثالثة بمحافظة الإسماعيلية.

وقال كساب، في حديثه إلى المرصد، إن رئيس اللجنة الانتخابية بمدرسة أحمد عرابي منعه من التصويروالتغطية داخل مقر اللجنة، وأمره بالاكتفاء بالتصوير خارج أسوار المدرسة. وأضاف أنه عندما أخطر رئيس اللجنة بحيازته تصريحًا صادرًا عن الهيئة الوطنية للانتخابات، ردّ الأخيربأن التعليمات المدونة على التصريح تنص على عدم أحقية الصحفي في التغطية داخل اللجنة إلا بعد الحصول على إذن مسبق من رئيسها.

وأكد كساب أنه، على مدار اليوم الأول من جولة الإعادة، قام بالتغطية الصحفية داخل ست مدارس، من بينها مدارس فاطمة الزهراء، و أبو صوير، والتل الكبير، وفايد، دون أن يواجه أي معوقات.

وجرت الجولة الأولى من انتخابات مجلس النواب في محافظة الإسماعيلية في 24 و25 نوفمبر الماضي. وتعد الإسماعيلية ضمن محافظات المرحلة الثانية لعملية التصويت في انتخابات مجلس النواب، والتي تضم ١٣ محافظة على مستوى الجمهورية.

ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي

تابعنا عدد من الملفات خلال شهر ديسمبر 2025، تتعلق بحال الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر خلال الشهر، تتعلق معظمها بمطالبات صحفيين برفع مرتباتهم حتى تتناسب مع الحد الأدنى للأجور الذي أعلنت عنه الحكومة، ونشير هنا إلى ثلاث حالات في هذا السياق.

حالة صحفيين البوابة

مع تعنت إدارة البوابة نيوز، ورفضها الاستجابة لمطالبهم برفع مستوى أجورهم بما يتناسب مع الحد الأدنى للأجور، وبما يضمن لهم الحد الأدنى من المعيشة المستقرة واللائقة، بدأ عدد من صحفيي البوابة، اعتصام مفتوح داخل مقر الجريدة، في منتصف نوفمبر 2025.

وكان الصحفيين المعتصمين قد تقدّموا بمذكرة رسمية للنقابة، بتاريخ 4 نوفمبر 2025؛ للمطالبة بالتدخّل وتطبيق الحد الأدنى للأجور بالمؤسسة، وفقًا لقانون العمل الجديد، وأصدروا عددًا من البيانات أكدوا فيها حقهم القانوني والمشروع في إعادة هيكلة الأجور بالمؤسسة، وتطبيق الحد الأدنى.

وعليه، دخلت الأزمة في حالة من التفاوض بين النقابة وإدارة الجريدة؛ حيث أكد عبدالرحيم علي رئيس مجلسيّ الإدارة والتحرير أن ليس لديه أية حلول، خاصةً في ظل تدهور أوضاع المؤسسات الصحفية خلال السنوات الماضية، وهو ما يُمثّل عبئًا، إلا أن الزملاء استمرّوا في اعتصامهم ومطالبهم.

وأكد صحفيو البوابة نيوز أن أزمتهم لا تتعلّق فقط بعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، بل تمتد إلى غياب بيئة العمل الآدمية داخل المؤسسة، موضحين أن المقر يفتقر إلى الحد الأدنى من الاشتراطات الأساسية للعمل الصحفي، وأنهم يعملون دون أي تغطية صحية أو تأمينات اجتماعية، بالإضافة إلى غياب الدرجات الوظيفية، والترقيات، وأي حقوق يفرضها قانون العمل، مثل الحوافز أو المكافآت، الأمر الذي يُفاقم معاناتهم، ويجعل استمرارهم في أداء مهامهم أكثر صعوبة.

وتمثّلت مطالب الصحفيين في الآتي:

1 - تطبيق الحد الأدنى للأجور الذي نص عليه القانون، مع مراعاة سنوات الأقدمية، والتدرّج الوظيفي، والخبرة.
2 - توفير بيئة عمل مناسبة داخل المؤسسة، وتأهيل مقر الجريدة، بما يُمكّنهم من أداء عملهم.
3- توفير التأمين الصحي والطبي لجميع العاملين.
4 - وضع لائحة مالية وإدارية لجميع العاملين بالمؤسسة.
5 - تشكيل لجنة نقابية داخل المؤسسة.

وشاركت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، اليوم، اعتصام الزملاء، وأعلنت عن تضامنها الكامل مع حقوقهم المشروعة والقانونية، مع التأكيد على ضرورة فتح النقاش حول تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين، وتطبيق الحد الأدنى للأجور، وإعادة هيكلة الملف بشكل كامل.

المجلس الأعلى للإعلام يدخل على خط الأزمة

اتفق المهندس خالد عبدالعزيز، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والكاتب الصحفي خالد البلشي، نقيب الصحفيين، في 23 ديسمبر 2025، على وضع خارطة طريق واضحة لحل أزمة "البوابة نيوز"، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرار العمل داخل الجريدة والموقع الإلكتروني، مع الحفاظ الكامل على حقوق الصحفيين.

جاء ذلك خلال لقاء جمع رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ونقيب الصحفيين، لبحث سبل حل أزمة صحفي "البوابة نيوز"، بحضور المستشار ياسر المعبدي، أمين عام المجلس، بحسب بيان نشرته صفحة "الأعلى للإعلام".

وأكد المهندس خالد عبدالعزيز أهمية الدور الذي تضطلع به نقابة الصحفيين في التعامل مع الأزمة، مثمنًا المقترحات التي تقدمت بها النقابة في هذا الشأن، فيما عبّر الكاتب الصحفي خالد البلشي، عن تقديره للتنسيق والتعاون مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ودوره المهم في ترسيخ أسس المهنة الصحفية والإعلامية.

حجب المرتبات وقطع الانترنت

في مواجهة مطالب الصحفيين المشروعة، قررت إدارة البوابة نيوز، حجب مرتبات الزملاء المعتصمين لشهر نوفمبر 2025، كما قررت قطع خدمات الانترنت عن مبنى المؤسسة، إمعانًا في الضغط عليهم لفض الاعتصام.

حيث وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، مساء الأحد 14 ديسمبر 2025، فصل خدمة الانترنت عن مبنى "البوابة نيوز".

تواصل المرصد المصري للصحافة مع أحد الصحفيين المعتصمين، الذي أفاد بأن الصحفيين/ات المعتصمين/ات بالجريدة فوجئوا بقطع إدارة الجريدة خدمة الانترنت عنهم/ن في حدود الساعة الواحدة ظهرا، كأداة ضغط جديدة تمارسها الإدارة على الصحفيين/ات المعتصمين/ات.

وقال الصحفي إن هذه لم تكن هذه أداة الضغط الوحيدة، لافتا إلى أنه خلال الأيام الماضية، صدر قرار عن الإدارة بتحويل العاملين/ات بالصحيفة إلى العمل من المنزل لمدة 3 شهور، وعليه توقف/ت الصحفيون/ات عن الحضور، وكذلك جميع العاملين،ات بالمؤسسة، بما فيهم عمال وعاملات الخدمات، ما أدى إلى إخلاء المبنى فعليًا من أي تواجد بشري باستثناء الصحفيين والصحفيات المعتصمين.

وأضاف أن الصحفيين/ات المعتصمين/ات ماضون في الاستمرار في تحركاتهم/ن السلمية للمطالبة بحقوقهم/ن المهنية والمالية المشروعة، مع الإشارة إلى إمكانية اتخاذ خطوات تصعيدية في حال استمرار تجاهل الإدارة لمطالبهم. كما أكد وجود تواصل مستمر بين المعتصمين/ات والجهات المعنية، وفي مقدمتها نقابة الصحفيين المصريين.

كما وثق فريق الرصد بالمؤسسة، الأحد 14 ديسمبر 2025، تأخر صرف مرتبات الصحفيين/ات في جريدة "البوابة نيوز". حيث تواصلت وحدة الرصد والتوثيق، مع ممثل عن الصحفيين/ات المعتصمين/ات، والذي أفاد بأن المعتاد طوال العامين الماضيين صرف المرتبات بداية من يوم 30 من كل شهر، وحتى يوم 2 من الشهر الجديد على أقصى تقدير. لكن مرتبات شهر نوفمبر لم تصرف حتى اللحظة.

وأضاف أنه بالرغم من هذا التأخير غير المسبوق، وغير المبرر، إلا أن الإدارة لم تكلف نفسها مخاطبة العاملين/ات بالمكان وتفسير أسباب هذا التأخير.

وأصدر صحفيو البوابة بيانا اليوم بشأن تأخر صرف الرواتب، جاء فيه أنهم/ن بصدد تنظيم وقفة احتجاجية في الرابعة من عصر يوم الثلاثاء 16 ديسمبر الجاري، أمام نقابة الصحفيين، في حال لم تصرف رواتبهم/ن واستمرت الإدارة في تعنتها.

وأشار إلى أنهم/ن طوال فترة الاعتصام استمروا في أداء عملهم/ن ي في مقر الجريدة دون توقف، حيث لم يُثنهم الاعتصام عن الوفاء بالتزاماتهم/ن تجاه الصحيفة. كما أنهم/ن كانوا قد قرروا تنظيم إضراب عن العمل يوم 10 ديسمبر الجاري، إلا أنهم/ن علقوا القرار، بعد مناشدة من نقابة الصحفيين بتعليق الإضراب، بدافع أن هناك محاولة لتقريب وجهات النظر بين العاملين/ات والإدارة، وأن هناك أطراف دخلت على خط الأزمة في محاولة للتوفيق بين الجانبين.

وعن عدد الصحفيين المتضررين من تأخر المرتبات أفاد، أن جميع الصحفيين/ات بالمؤسسة لم تصرف مرتباتهم بعد، وعددهم 250 صحفيا/ة، بحسب بيان وزارة العمل، لاحقًا وثق المرصد عدة شهادات أفادت أن صحفيين البوابة حصلوا على مرتباتهم، عدا الصحفيين المعتصمين -للمطالبة بتحسين مرتباتهم- وعددهم يتراوح بين 71 - 69 صحفي، منهم 9 صحفيات.

ختامًا، ما تزال معاناة صحفي البوابة نيوز مستمرة، في ظل تعنت الإدارة، ورفضها أية حلول وسط تضمن للصحفيين الحد الأدنى من مطالبهم، وتأخذ في اعتبارها ضعف موارد المؤسسة كما تدعي الإدارة.

حالة صحفيين جريدة العمال

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 7 ديسمبر 2025، و اقعة تقدم صحفيون في جريدة العمال، الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، بشكوى إلى مجلس الوزراء، ووزارة العمل، ونقابة الصحفيين، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور عليهم.

وأوضح الصحفيون في شكواهم - الموقعة من 23 صحفيا بالجريدة - أن أجورهم هزيلة ولا تتناسب مع الحد الأدنى للأجور الذي نص عليه قرار المجلس القومي للأجور بزيادة الحد الأدنى للعاملين بالقطاع الخاص إلى ٧٠٠٠ جنيه، لافتين إلى أن الاتحاد "تلاعب بالأجور"، ولم يلتزم بالقرارات المتعلقة بالحد الأدنى شاملا التدرج والتسويات المالية مما أدى إلى ظلم العديد من الموظفين خاصة ذوي الخبرة.

وشدد الصحفيون على ضرورة تطبيق الحد الأدنى للأجور بالتدرج ليس فقط على الصحفيين بجريدة العمال، ولكن على كل العاملين بالاتحاد العام والإدارات التابعة له وتشمل المؤسسات والنقابات العامة والاتحادات المحلية حتى يكون قدوة للقطاع الخاص.

وذكر الصحفيون في شكواهم أن اتحاد العمال هو من طالب بتطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادته بصفة دورية من منطلق مسئوليته النقابية لذلك و"من باب أولى فهو ملزم بتطبيقه على العاملين لديه"، كما أن الاتحاد بصفته عضوا في المجلس القومي للأجور الذي أصدر القرار بالإجماع وبشكل ملزم لجميع مؤسسات القطاع الخاص دون استثناء، كما أعلن وزير العمل، فوجب عليه أن يبدأ بنفسه.

وطالبت الشكوى بضرورة أن يتم تطبيق الحد الأدنى للأجور، على صحفي الجريدة، اعتبارًا من 1 مارس 2025 و إقرار قيمة العلاوة الدورية للعاملين بالقطاع الخاص بحد أدنى 3% من أجر الاشتراك التأميني، وبما لا يقل عن 250 جنيهاً شهريا.

وشددت على أن عدم التزام اتحاد العمال بتطبيق هذا القرار على نفسه يعد مخالفة صريحة لنصوص قانون العمل، وللمادة الخاصة بالجزاءات القانونية، ويعد سابقة غير مقبولة، تفقده دورة النقابي في حماية حقوق العمال. وعليه طالب الصحفيون وزارة العمل بالتدخل العاجل لإلزام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتنفيذ قرار المجلس القومي للأجور بتطبيق الحد الأدنى للأجور شاملا التدرج والذي شارك في اصداره على جميع العاملين بالاتحاد.، و اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لقانون العمل لضمان التزام الاتحاد بالتنفيذ وعدم تكرار المخالفات.

وإلى نص الشكوى

الصحفيون بجريدة العمال يطالبون اتحاد العمال بتطبيق الحد الأدنى للأجور بالتدرج
يطالب الصحفيون بجريدة العمال التي يصدرها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إدارة الإتحاد بتطبيق الحد الأدنى للأجور بالتدرج ليس فقط على الصحفيين بجريدة العمال ولكن على كل العاملين بالاتحاد العام والإدارات التابعة له وتشمل المؤسسات والنقابات العامة والاتحادات المحلية حتى يكون قدوة للقطاع الخاص.

يؤكد الصحفيون بالعمال أن اتحاد العمال هو من طالب بتطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادته بصفة دورية وذلك من منطلق مسئوليته النقابية لذلك ومن باب أولى فهو ملزم بتطبيقه على العاملين لديه، كما أن الاتحاد بصفته عضوا في المجلس القومي للأجور الذي أصدر القرار بالإجماع وبشكل ملزم لجميع مؤسسات القطاع الخاص دون استثناء كما أعلن وزير العمل فوجب عليه أن يبدأ بنفسه.

أوضح الصحفيون أن أجورهم هزيلة ولا تتناسب مع الحد الأدنى للأجور الذي نص عليه قرار المجلس القومي للأجور بزيادة الحد الأدنى للعاملين بالقطاع الخاص إلى ٧٠٠٠ جنيه على أن يتم التطبيق اعتبارًا من 1 مارس 2025 ، و إقرار قيمة العلاوة الدورية للعاملين بالقطاع الخاص بحد أدنى ٪ 3 من أجر الاشتراك التأميني وبما لا يقل عن 250 جنيهاً شهريا.

كشف الصحفيون في شكوى رسمية مذيلة بتوقيعات تم ارسالها الى مجلس الوزراء ووزارة العمل ونقابة الصحفيين أن الاتحاد قد تلاعب بالأجور ولم يلتزم بالقرارات المتعلقة بالحد الأدنى شاملا التدرج والتسويات المالية مما أدى إلى ظلم العديد من الموظفين خاصة ذوي الخبرة ومن هذه الممارسات أنه:

1 - قام بضم المنح والمكافآت والبدلات والحوافز الشهرية ضمن الراتب الأساسي في محاولة للاقتراب من الحد الأدنى بالقطاع الخاص وهو يعلم أن حصة صاحب العمل مدرجة به وبالتالي تصبح الزيادة نظرية فقط ولا يشعر العامل بأية زيادة حقيقية في راتبه.

2 - تسبب في الرسوب الوظيفي بالجريدة لتجاهل التدرج في الراتب وفقا للأقدمية وهو ما يعاني منه الصحفيون بسبب عدم وجود لائحة مالية وإدارية لهم وعدم خضوعهم أيضا للائحة الاتحاد وهذا يؤدي إلى مساواة غير عادلة بين موظف قضى أكثر من عشرين عامًا في العمل وآخر تم تعيينه حديثا، مما يشكل ظلمًا كبيرًا بحق الموظفين أصحاب الخبرات الطويلة يؤدي إلى تدهور أوضاعهم المالية ويؤثر على دافعهم للعمل.

3 -رغم كل هذه الظروف واعلان الاتحاد أنه يواجه أزمة مالية دفعته الى الاستعانة بإعانة من صندوق طوارئ العمال التابع لوزارة العمل لدفع مرتبات العمال نجده يميز بين العاملين بصرف مكافآت وحوافز خاصة منها صرف ٣٠% لعدد من الصحفيين دون زملائهم وهو ما أحدث فتنة داخل الجريدة تسببت في وقفات احتجاجية تدخلت على أثرها نقابة الصحفيين وتم الاتفاق بين ادارة الاتحاد ونقابة الصحفيين بحل مشكلة الأجور وهو ما لم يحدث حتى الآن.

وبناءً عليه أكد الصحفيون أن عدم التزام اتحاد العمال بتطبيق هذا القرار على نفسه يعد مخالفة صريحة لنصوص قانون العمل والمادة الخاصة بالجزاءات القانونية وسابقة غير مقبولة تفقده دورة النقابي في حماية حقوق العمال وطالبوا وزارة العمل بالآتي:

1 - التدخل العاجل لإلزام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتنفيذ قرار المجلس القومي للأجور بتطبيق الحد الأدنى للأجور شاملا التدرج والذي شارك في اصداره على جميع العاملين بالاتحاد.

2 - اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لقانون العمل لضمان التزام الاتحاد بالتنفيذ وعدم تكرار المخالفات.

رد وزارة العمل

تم إحالة الشكوى إلى الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الشكوى و مو افاتكم بها.

حالة صحيفة الفجر

أزمة حادة تعيشها جريدة الفجر، في ظل توقف طباعة العدد الورقي بشكل كامل، بالتزامن مع توقف صرف رواتب العاملين بالجريدة لعدة شهور، وكان آخر تطورات الأزمة، قرار الإدارة التي تصف نفسها بـ «إدارة تسيير الأعمال» بإغلاق مقر الجريدة، في خطوة أرجعتها إلى الرغبة في عدم تحمل أعباء الإيجار.

وقد أعرب صحفيون بالفجر، عن استيائهم من موقف الشركة المتحدة، التي قامت بشراء أسهم الجريدة، متهمين إياها برفض الاعتراف بالعاملين الحاليين، وعدم تحمل مسؤولياتها تجاههم، وتركهم في مواجهة أوضاع مهنية و اقتصادية غامضة.

و أكد الصحفيون أن مطالبهم تقتصر على حقوقهم المشروعة في الأجر والاعتراف المهني، مشددين على أن استمرار تجاهل الأزمة يمثّل تهديدًا مباشرًا على مستقبل العاملين، و لمبدأ استقرار المؤسسات الصحفية.

وبحسب مصدر داخل الجريدة، طلب عدم الكشف عن هويته، فقد لجأ صحفيو/ات الجريدة إلى نقابة الصحفيين، التي أفادت بأنها تجري اتصالات مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، التي استحوذت على أسهم الجريدة في نهاية العام الماضي، وذلك للاستفسار عن مصير الصحيفة والعاملين/ات بها.

وأضاف المصدر أن الكاتب الصحفي عادل حمودة، رئيس مجلس التحرير، خاطب نقابة الصحفيين و أفاد بتنازله عن حصته في الجريدة، وعدم امتلاكه في الوقت الراهن أي أسهم بها.

وأوضح المصدر أن الصحفيين/ات، سواء العاملين/ات بالنسخة الورقية أو بالموقع الإلكتروني، لم يحصلوا/ن على مستحقاتهم/ن المالية منذ عدة أشهر، رغم تدني قيمة الرواتب في الأساس، مشيرًا إلى أن الأجور التي يتقاضاها العاملون/ات بالجريدة تقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر قانونًا. ويبلغ عدد العاملين/ات بالنسخة الورقية من صحفيين/ات وفنيي تنفيذ وإخراج نحو 50 صحفيًا/ة. ويُشار إلى أن المرصد سبق أن تناول أوضاع الأجور وظروف العمل بجريدة «الفجر» في تقارير سابقة.

ولفت المصدر إلى أنه في حال استمرار عدم صرف المستحقات المالية المتأخرة، يعتزم الصحفيون/ات التقدم بشكوى رسمية إلى وزارة العمل.

وأعرب المصدر عن قلق صحفيي/ات «الفجر» بشأن موقف التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعاملين/ات بالجريدة، وعدم وضوح مدى التزام الإدارة بسدادها، في ظل غياب أي بيانات رسمية معلنة حول الملاك الحاليين لمؤسسة الفجر للطباعة والنشر أو هيكل المساهمين بها، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار.

كما أشار المصدر إلى أن عددًا من صحفيي/ات الجريدة مهددون/ات، مع بداية العام المقبل، بإلغاء اعتماداتهم/ن لدى الوزارات والجهات الرسمية، نتيجة توقف الإصدار الورقي وعدم انتظام العمل بالمقر، الأمر الذي يحول دون استخراج خطابات اعتماد جديدة موقعة من رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة.

وأضاف أن هذا الوضع يترتب عليه تعذر استخراج تصاريح السفر، ومفردات المرتب، واعتماد أوراق رسمية، من بينها استمارات تجديد بطاقة الهوية المهنية، في ظل غياب مسؤول للموارد البشرية، و افتقار الإدارة إلى تنظيم إداري واضح لشؤون العاملين/ات، وفق توصيف المصدر.

ووفقًا للمصدر، أمضى عدد كبير من الصحفيين/ات والعاملين/ات بالجريدة ما لا يقل عن 10 سنوات في العمل بها، ويُعدّ معظمهم/ن أعضاءً بنقابة الصحفيين ويمارسون المهنة بشكل منتظم، مطالبين بتوضيح موقفهم/ن الوظيفي وضمان حقوقهم/ن المالية والقانونية.

ويُذكر أن مؤسسة الفجر للصحافة والطباعة والنشر، الصادر عنها العدد الورقي لجريدة «الفجر» والموقع الإلكتروني التابع لها، كانت قد تعرضت لأزمة مالية في أكتوبر 2024، أسفرت عن توقف الطباعة لعدة أسابيع، قبل أن تُستأنف لاحقًا، مع صرف جزء من المستحقات المالية المتأخرة للعاملين/ات.

وفي أعقاب تلك الأزمة، استحوذت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية على أسهم الجريدة، ووفقًا لما أُعلن حينها، تضمّن الاتفاق الإبقاء على الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيسًا لمجلس التحرير، وتنازله ورجل الأعمال نصيف قزمان، رئيس مجلس الإدارة، عن حصتيهما لصالح الشركة المتحدة.

ختامًا، وتشابهًا مع الحالات السابقة، البوابة نيوز، وجريدة العمال، لا يزال المشهد في صحيفة الفجر معلقًا، دون أفق واضح للحل.

التوصيات

في شهر ديسمبر 2025 تم توثيق وقوع عدد 147 انتهاك، في ضوء هذه الحقيقة، وفي محاولة للتخفيف من حدة الضغوط والتحديات التي يعيشها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات المصريون/ات، نطرح المقترحات والتوصيات الآتية:

1.يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعالة للصحفيين والإعلاميين، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا. كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس. كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية؛ بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين والإعلاميين في هذا السياق- محاكمة عادلة؛ عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية. وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة والإعلام على ذمة قضايا تتعلق بالنشر.

3.دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين/ات وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

4. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين/ات فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية. مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.

5. أهمية إطلاق خط قانوني ساخن داخل النقابة يتولى تلقّي الشكاوى ومتابعتها قضائيًا، وتأمين محامين متخصصين في قضايا الفصل التعسفي. كذلك ضرورة التفكير في إلزام كل مؤسسة إعلامية بإبرام عقود واضحة وعادلة، مع تسجيلها رسميًا لدى نقابة الصحفيين. والنقاش حول مقترح إنشاء صندوق دعم مالي للطوارئ؛ لدعم الصحفيين المفصولين حتى يتمكنوا من رفع قضاياهم أو إيجاد فرص بديلة. مع فضح المؤسسات المتورطة في حالات فصل؛ عبر نشر قائمة سوداء شهرية داخل النقابة وفي سائر الجهات ذات الصلة تضم المؤسسات التي تفصل صحفيين تعسفيًا.

6. أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دورًا أكبر في حماية الصحفيين/ ات والإعلاميين/ات من الانتهاكات التي يتعرضوا/ن من مؤسساتهم/ن الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

7.إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات أو حدوث سوء تفاهم.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org